AR	**الاستراتيجيات المتبعة لترشيد السياسة المالية في الجزائر في ظل تدهور أسعار البترول** **دراسة تحليلية لقانون المالية 2017**
FR	***Les stratégies de rationalisation de la politique financière en Algérie face à la détérioration des prix du pétrole*** *Etude analytique de loi de finances 2017*
ENG	***The rationalization strategies of financial policy in Algeria over the deterioration of oil prices*** *Analytical study of finance law 2017*

د. الطاهر شليحي
Tahar CHELIHI
جامعة زيان عاشور الجلفة –الجزائر
proftahar@yahoo.fr

ط د. زروق بن موفق
Zarrok BENMOUAFEK
جامعة زيان عاشور الجلفة –الجزائر
Bzarrok40@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2017-09-29 **تاريخ المراجعة:** 2017-10-03 **تاريخ القبول:** 2017-12-27

الملخص: لقد جاء قانون المالية 2017 لتأطير السياسة المالية في الجزائر في وضع اقتصادي جد صعب. فأمام تدهور أسعار البترول، وانخفاض قيمة الدينار وزيادة عجز الميزانية العامة للدولة، اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات في إطار سياستها المالية، تهدف في مجملها إلى المحافظة على التوازنات الاقتصادية والاجتماعية للدولة. ومن أهم هذه الإجراءات: اعتماد نظام حصص الاستيراد للكثير من السلع، مع منع استيراد سلع أخرى بهدف تشجيع الإنتاج المحلي، إلغاء بعض المشاريع واعتماد المشاريع حسب مبدأ الأولوية، تخفيض نفقات التسيير لمختلف الهيئات العمومية، وزيادة نسب بعض الضرائب والرسوم، بالإضافة إلى إجراءات وتحفيزات جبائية لتشجيع الاستثمار.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، سعر البترول، قانون المالية.

Abstract : *The Petroleum sector has an important position in the Algerian economy, as a strategic resource on which the state depends to achieve its economic development. Thus, the oil sector is the main driver of Algeria's growth rates.*

Faced with this reality, the development plans have become hostage to the fluctuations of the global oil market.

The decline or rise in oil prices in the global market will inevitably affect on various economic indicators of the Algerian economy and on various economic policies, including financial policy.

The financial policy has an important place in economic thought. It reflects the various measures used by the State to address economic and financial imbalances and to achieve certain levels of growth and economic development.

These procedures revolve around key mechanisms called financial policy instruments; Public expenditure, fiscal policy and the general budget of the State.

The Finance Law is also the image of the financial policy adopted in any country, it reflects the Government's program of work for a certain period. It contains provisions of an economic and financial nature.

The drop in oil prices after 2014 had a deep impact on Algerian financial policy both in terms of revenue or expenditure, which was observed through the government austerity measures. In addition, trying to arrange some of the actions through which the government seeks to increase ordinary tax revenue.

The finance law 2017 in Algeria came to frame the financial policy in a very difficult economic situation due to the deterioration of oil prices, the devaluation of the dinar and the deficit of the general budget of the State.

The government has taken several procedures as part of its financial policy to maintain the economic and social balance of the state. As the adoption of the quota system in the import of some products, and prevent the import of other products to encourage local production.

With regard to the capital budget, the government canceled some projects according to the principle of priority. It has reduced government operating expenditures, and on the other hand it has increased taxes on some products to partially offset the drop in oil tax revenues. In addition, the government has put in place procedures and tax incentives for the benefit of the company and the investment.

Through this paper we will try to use descriptive and analytical methodology, in order to analyze the measures taken under the Finance Law of 2017 to rationalize financial policy in Algeria in light of the deterioration of oil prices

Keywords: *fiscal policy, oil price, finance law.*

مقدمة:

يحتل البترول مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، إذ يعتبر بمثابة مورد استراتيجي تعتمد عليه الدولة لتحقيق تنميتها الاقتصادية، وبذلك فإن قطاع النفط هو المحرك الأساسي لمعدلات النمو في الجزائر. وأمام هذا الواقع فإن مخططات التنمية أصبحت رهينة التقلبات التي تحدث في سوق النفط العالمي، فانخفاض أو ارتفاع أسعار البترول في السوق العالمي سينعكس حتما على مختلف المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الجزائري وعلى مختلف السياسات الاقتصادية ومنها السياسة المالية.

وللسياسة المالية مكانة هامة في الفكر الاقتصادي، وهي تعبر عن مختلف الإجراءات التي تستخدمها الدولة لمعالجة اختلالات اقتصادية ومالية وتحقيق مستويات معينة من النمو والتنمية الاقتصادية. وتتمحور هذه الإجراءات حول آليات أساسية تسمى بأدوات السياسة المالية، وهي الإنفاق العام، السياسة الجبائية والميزانية العامة للدولة.

كما يعتبر قانون المالية بمثابة صورة السياسة المالية المنتهجة في أي دولة، فهو يعبر عن برنامج عمل الحكومة لفترة معينة. وهذا لما يتضمنه من أحكام ذات طابع اقتصادي ومالي.

إن الانخفاض الحاد في أسعار البترول بعد سنة 2014، كان له الأثر البالغ على السياسة المالية في الجزائر سواء في جانب الإيرادات أو في جانب النفقات. وهو ما لوحظ من خلال إجراءات التقشف التي سنتها الحكومة، بالإضافة إلى محاولة ترتيب بعض الإجراءات التي من خلالها تسعى الحكومة إلى زيادة حصيلة الجباية العادية.

سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هي الإجراءات المتخذة ضمن قانون المالية لسنة 2017 لترشيد السياسة المالية في الجزائر في ظل تدهور أسعار البترول؟

لمعالجة الإشكالية المطروحة نقترح المحاور التالية:

1- تطورات أسعار النفط خلال سنة 2017
2- أحكام ترشيد الإنفاق العام قبل 2017.
3- تحليل لميزانية 2017 في ظل انخفاض أسعار البترول.
4- أهداف قانون المالية 2017.
5- الإطار المتوسط للنفقات العامة كآلية جديدة ضمن قانون المالية 2017.
6- أهم الإجراءات المتخذة ضمن قانون المالية 2017.

أولا: تطورات أسعار البترول خلال سنة 2017

يرجع انخفاض أسعار البترول بعد منتصف سنة **2014** إلى عدة عوامل من أهمها: زيادة حجم النفط الصخري بأمريكا الشمالية، تراجع معدلات النمو السنوي في الكثير من الدول وخاصة دول الاتحاد الأوروبي والصين والارتفاع التدريجي في سعر صرف الدولار، بالإضافة إلى عوامل جيوسياسية أخرى كالملف الليبي والوضع الأمني في العراق وسوريا وكذا العلاقات الإيرانية مع دول الخليج وحتى الو م أ. كل هذه العوامل وأخرى أدت إلى اتساع الفجوة بين الطلب والعرض وألقت بظلالها على تطورات أسعار النفط إلى غاية اليوم. شهد عام **2017**، تحسنا في أسعار البترول العالمية مقارنة مع سنة **2016**، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (01): المعدل الشهري لأسعار سلة خام أوبك (2016-2017) الوحدة: (دولار/ب)

سعر خام أوبك	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
2016	**26.5**	**28.7**	**34.7**	**37.9**	**43.2**	**45.8**	**42.7**	**43.1**	**42.9**	**47.9**	**43.2**	**51.7**
2017	**52.4**	**53.4**	**50.3**	**51.4**	**49.2**	**46**	**48.5**	/	/	/	/	/

المصدر: التقارير الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (2016-2017)

من الجدول نلاحظ أن المعدل الشهري لأسعار سلة أوبك لشهر جانفي قد بلغ 2017، 52,4 دولار للبرميل، وهو ما يعني ارتفاع بنسبة 97,7 % مقارنة بنفس الشهر لسنة 2016. وفي شهر فيفري 2017 ارتفع المعدل الشهري بنسبة 1,9 %، إذ بلغ 53,4 دولار للبرميل. وهذا يعتبر بداية آثار قرار خفض الإنتاج الذي وقعت عليه الدول الأعضاء في منظمة أوبك خلال اجتماعها رقم 171 بالعاصمة النمساوية فيينا. واتفاق دول الأوبك مع عدد من الدول المنتجة للنفط من خارج المنظمة على خفض

الإنتاج اعتبارا من الفاتح جانفي 2017. كما كان لانخفاض قيمة الدولار الأمريكي دور مهم في ارتفاع الأسعار خلال شهر فيفري 2017.[1]

في شهر مارس 2017، عرفت أسعار البترول انخفاضا، إذ وصل المعدل الشهري لأسعار سلة خامات أوبك إلى 50,3 دولار للبرميل بنسبة انخفاض قدرها 5,7 % ويرجع ذلك لعدة أسباب من أهمها ارتفاع إنتاج النفط في الولايات المتحدة الأمريكية، بالرغم من الالتزام في منظمة أوبك وبعض الدول المنتجة، والمتعلق بخفض الإنتاج.[2]

أما شهر أفريل 2017، فبالرغم من الانخفاض المسجل في آخر أسبوع منه لسعر خام أوبك، حين وصل إلى حوالي 49,4 دولار للبرميل، إلا أن المعدل الشهري لأسعار سلة خامات أوبك سجل ارتفاعا وصل إلى 51,4 دولار للبرميل، ويرجع المحللين ذلك إلى التوقعات بشأن تمديد اتفاق خفض الإنتاج الذي توصلت إليه منظمة الأوبك مع الدول المنتجة خارج أوبك حتى نهاية 2017، وتعطل الإمدادات من نيجيريا وليبيا وبحر الشمال خلال شهر أفريل.[3]

في شهر ماي 2017، شهدت أسعار خام أوبك انخفاضا محسوسا، إذ وصل المعدل الشهري إلى 49,2 دولار للبرميل. ويرجع الخبراء ذلك إلى تزايد المخاوف من وفرة إمدادات النفط الخام العالمية على خلفية انتعاش الإمدادات من ليبيا ونيجيريا وارتفاع إمدادت الو م أ. بالرغم من قرار تمديد اتفاق خفض الإنتاج –بمقدار 1,8 مليون برميل يوميا– الذي توصلت إليه الدول الأعضاء في منظمة أوبك مع عدد من الدول المنتجة للنفط خارج المنظمة حتى نهاية شهر مارس 2018.[4] مع العلم أنه كان من المنتظر أن يمتد التخفيض إلى غاية شهر جوان 2018 أي لمدة سنة، غير أنه تم الاقتصار على مدة 09 أشهر، وربما كان لذلك أثر في عدم ارتفاع الأسعار ولو على المدى القصير.

كما واصلت أسعار النفط انخفاضها في شهر جوان 2017، ليصل المعدل الشهري إلى حوالي 46 دولار للبرميل، نظرا لارتفاع مخزونات النفط الأمريكية، وحتى الليبية كما يرى بعض المحللين. واستمر الانخفاض خلال شهر جويلية بالرغم من اتفاق التمديد على التخفيض، لكن هناك بعض الدول لا ترغب في ذلك، مثل روسيا التي رفضت أن يكون التمديد لمدة لسنة، وبالتالي كما ذكرت سابقا أن التمديد لا يتجاوز شهر مارس من سنة 2018.

وتجدر الإشارة بأنه بالرغم من أن كلا من نيجيريا وليبيا غير معنيتين باتفاق التخفيض، إلا أنه تمت دعوتهما في اجتماع الأوبك بتاريخ 24 جويلية 2017 من أجل تحديد نسبة إنتاجهما. وقد كان لهذا الاجتماع صدى مباشر على الأسواق العالمية للنفط، إذ ارتفعت أسعار النفط إلى حوالي 52 دولار للبرميل مع نهاية شهر جويلية خصوصا مع تعهد السعودية بتخفيض صادراتها النفطية. لكن تبقى الأسعار خاضعة لعدة عوامل سواء تعلق الأمر بالكميات المعروض في السوق، أو استخراج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية ومدى التزام الدول باتفاق تخفيض الإنتاج. وقد ارتفعت أسعار البترول قليلا مع بداية شهر أوت 2017 وتجاوزت 52 دولار للبرميل خصوصا بعد الإعلان تراجع المخزون الخام الأمريكي بحوالي 6,5 مليون برميل خلال الأسبوع الأول من شهر أوت.

ثانيا: أحكام ترشيد الإنفاق العام قبل صدور قانون المالية 2017

يعتبر ترشيد الإنفاق العام خطوة مهمة للرفع من فعالية وكفاءة توظيف النفقات العامة مع التقيد بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي ترغب فيها الدولة.

لقد عرفت الجزائر ازدياد كبير في النفقات العمومية على ضوء الارتفاع المسجل في أسعار النفط منذ 2011 وارتفعت التقديرات بخصوص الإنفاق العام من سنة 2009 إلى 2015 وهو ما انعكس على البرامج التنموية المسجلة في مخططات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، بالإضافة إلى الزيادة في أجور الموظفين... الخ

لكن بالرغم من التحسن في بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية إلا أن سياسة الإنفاق سرعان ما انعكست آثارها السلبية على المواطن، فارتفع معدل التضخم، كما لم تحقق البرامج الاستثمارية النتائج المرجوة، وأفلست العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة...الخ.

ومع منتصف سنة 2014 شهدت أسعار البترول انخفاضا واستمرت حدة الانخفاض خلال سنة 2015 وتذبذبا في بداية سنة 2016. وقد كان لهذا الانخفاض الأثر الكبير على السياسة الإنفاقية للدولة، إذ عمدت الحكومة على اتخاذ مجموعة من الإجراءات تهدف إلى ترشيد الإنفاق العام كمحاولة للتقليل من عجز الميزانية المتوقع، والتقليل من الآثار السلبية للانخفاض في أسعار البترول، ومن بين هذه الإجراءات نجد:

- في إطار تعزيز الإجراءات الرامية إلى التحكم والصرامة الميزانياتية، لابد من تفادي الالتزام بعقود جديدة إلا إذا تعلق الأمر بعمليات استثنائية وذات بعد وطني، خاصة تلك التي تتضمن تكملة لمشاريع قيد الانجاز وتكون قد سجلت نسبة تقدم في الأشغال معتبرة. كما أن كل عقد جديد متعلق بمشروع جديد يجب أن يؤجل تلقائيا إلى ما بعد 2016، باستثناء المشاريع ذات الأولوية الكبيرة.[5]
- تجميد مشاريع التجهيز التي لم يتم الانطلاق في إنجازها بعد.[6]
- تأجيل كل عمليات اقتناء السيارات الإدارية إلى غاية نهاية سنة 2016. بما في ذلك التي تم تسجيل اعتمادات بشأنها برسم ميزانية سنة 2015. ويطبق هذا الإجراء على مشاريع الصفقات المتعلقة باقتناء سيارات كانت محل تأشيرة من قبل اللجنة الوطنية للصفقات العمومية ولم يسجل بشأنها أي التزام أو دفع، إلا إذا حضيت بالموافقة المسبقة للسيد الوزير الأول.[7]
- ضمان الاستعمال الناجع والاقتصادي للأموال العمومية.

وقد سبق هذه الإجراءات مجموعة من التدابير بغرض ترشيد الإنفاق العام، تم اتخاذها سنة 2013:[8]

- تطبيق القواعد المالية بشكل صارم بخصوص المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، ولا سيما تلك المتعلقة بالتدخل المالي للدولة الذي يجب أن يخص التكفل بتبعات المرفق العام المفروضة عليها.
- تفضيل مبدأ الامتياز من أجل تسيير أفضل للمنشآت العمومية.

- التشجيع على ضبط وإعادة النشر القطاعي وفيما بين القطاعات قبل أي فتح لمناصب مالية، والحث على إعادة نشر المستخدمين، بما فيهم أولئك التابعين للمؤسسات العمومية المحلة.
- السهر على تقليص نفقات تسيير المصالح من خلال الحد من التكاليف المرتبطة باستهلاك الكهرباء والماء والهاتف.
- يجب تقليص النفقات المتعلقة بتكاليف تنظيم المؤتمرات والندوات والأيام الدراسية، فإنه يجب تقليصها وترشيدها.
- يجب أن يسهر الآمرون بالصرف على التقيد بأسقف الاعتمادات المفتوحة من خلال تحديد الأولويات في استعمال الاعتمادات المتوفرة.
- القيام بتقييم المشاريع الكبرى بأثر رجعي من أجل قياس نجاعة النفقة العمومية والسماح بتحضير تحسينها من حيث انجاز المشاريع في المستقبل.
- الإحالة على التقاعد لكل الموظفين والأعوان العموميين الذين بلغوا السن القانوني للتقاعد، ماعدا الذين يجب الإبقاء عليهم لضرورة الخدمة المقررة من طرف السلطة المؤهلة. كما يجب أن يكون الأثر المالي الناجم عن تطبيق محتمل لنظام تعويضي جديد أو عن مراجعة ممكنة لقانوني أساسي خاص، في حدود الاعتمادات المالية الممنوحة خلال السنة المالية المعنية.[9]

ثالثا: تحليل ميزانية 2017 في ظل انخفاض أسعار البترول

عرفت سوق النفط العالمي مع منتصف عام 2014، تدهورا ملحوظا في أسعار البترول، نظرا لعدة أسباب تم ذكرها آنفا. حيث وصل سعر البترول الخام إلى حوالي 96 دولار للبرميل مع منتصف سنة 2014، بعد أن تجاوز المعدل السنوي 105 دولار للبرميل لسنة 2013. وتواصل الانخفاض في تلك السنة، حيث وصل سعر البترول الجزائري مثلا نهاية سنة 2014 إلى حوالي 62,9 دولار للبرميل. مع العلم أن السعر المرجعي في الميزانية العامة آنذاك هو 37 دولار للبرميل. ووصل المعدل السنوي لسعر البترول لسنة 2015 إلى حوالي 50 دولار للبرميل. وفي سنة 2016، 40,7 دولار للبرميل. أما في سنة 2017 فلم يتجاوز المعدل الشهري 54 دولار للبرميل.

إن هذا الانخفاض الحاد أثر بشكل مباشر على السياسة المالية للدولة. إذ عمدت الجزائر إلى سن قانون مالية تكميلي سنة 2015، لمواجهة التحديات الناجمة عن انخفاض أسعار البترول، وتم اتخاذ مجموعة من التدابير **سواء في** جانب النفقات أو جانب الإيرادات، وتلى ذلك مجموعة من التعليمات التي اتخذتها الحكومة سنة 2016، تهدف في جلها إلى التخفيض في النفقات العامة في إطار ما يعرف بسياسة التقشف تحت غطاء ترشيد النفقات العامة.

وفي إطار تحليلنا لقانون المالية لسنة 2017، نجد أن تقديرات النفقات العامة قد انخفضت بحوالي 13,7 % مقارنة بتقديرات 2016.

الجدول رقم (02): توزيع النفقات العامة لميزانيتي 2016 و 2017 الوحدة : (ألف دج)

السنوات	2016	2017
نفقات التسيير	4 807 332 000	4 591 841 961
نفقات التجهيز	3 176 848 243	2 291 373 620
النفقات العامة	7 984 180 243	6 883 215 581

المصدر: قوانين المالية 2016، 2017

وقد مس هذا الانخفاض كل من نفقات التسيير بنسبة 4,48 % مقارنة بـ 2016، وبنسبة 27,87 % لنفقات التجهيز مقارنة بـ 2016. ويرجع ذلك إلى استمرار نهج الحكومة لمسار التقشف وفق التعليمات التي تم سنها سنة 2016. مع العلم أنه في سنة 2017، تم إلغاء كل الحسابات المتعلقة بتسيير عمليات الاستثمارات العمومية، وإدراجها ضمن حساب واحد أطلق عليه اسم " حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز " للتكفل بتمويل عمليات الاستثمارات العمومية من قبل ميزانية الدولة للتجهيز في حدود اعتمادات الدفع المتوفرة. ولا يمكن لآمرين بصرف ميزانية الدولة للتجهيز القيام بالتزامات على رخص البرامج إلا في حدود اعتمادات الدفع المبلغة لفائدتهم حسب كل قطاع وقطاع فرعي في إطار قوانين المالية.

- ✓ أما بخصوص الإيرادات العامة، فنلاحظ ارتفاع في تقديرات سنة 2017 مقارنة بسنة 2016، بنسبة 18,7 %.

الجدول رقم (03): توزيع الإيرادات العامة لميزانيتي 2016 و 2017 الوحدة : (ألف دج)

السنوات	2016	2017
الجباية العادية	3 064 880 000	3 435 394 000
الجباية البترولية	1 682 550 000	2 200 120 000
الإيرادات العامة	4 747 430 000	5 635 514 000

المصدر: قوانين المالية 2016، 2017

وصل تقدير مجموع الإيرادات العامة لسنة 2017، حوالي 5635 مليار دج، منها حوالي 2200 مليار دج كحصيلة للجباية البترولية، بعد أن كانت تمثل حوالي 1682 مليار دج سنة 2016، وبذلك فإن الحصيلة المقدرة للجباية البترولية الموجهة للميزانية العامة، سجلت ارتفاعا محسوسا سنة 2017 يقدر بنسبة 30,76 % مقارنة بـ 2016. مع العلم أن السعر المرجعي لسعر البترول في ميزانية 2017 قدر بـ 50 دولار للبرميل. بعد أن كان يمثل 37 دولار للبرميل في السنوات السابقة.

وقد عرفت تقديرات الجباية العادية أيضا زيادة واضحة مقارنة بسنة 2016، إذ بلغت سنة 2017 حوالي 3435 مليار دج، بنسبة زيادة تقدر بـ 12 %. ويرجع ذلك إلى السياسة الجبائية المنتهجة في إطار النموذج الاقتصادي الجديد الذي يهدف إلى التنويع الاقتصادي وتحقيق مصادر تمويل أخرى بديلة لقطاع المحروقات. لذلك عمدت الحكومة إلى اتخاذ إجراءات جديدة بهدف توسيع القاعدة الجبائية، والرفع من نسب بعض الرسوم المفروضة، لتعويض النقص المسجل في الجباية البترولية، بالإضافة إلى

تدابير أخرى لتفعيل آليات التحصيل الجبائي. وقد أصبحت الجباية العادية تمثل ما نسبته حوالي 60 % من مجموع الإيرادات العامة حسب تقديرات 2017. تستحوذ فيها الضرائب المباشرة على النسبة الأكبر، إذ بلغت تقديرات الضرائب المباشرة سنة 2017، حوالي 1297 مليار دج، مسجلة بذلك ارتفاعا نسبته 22,6 % مقارنة بتقديرات سنة 2016.

لكن ما تجدر الإشارة إليه، أنه بالرغم من ارتفاع تقديرات الإيرادات العامة سنة 2017، إلا أن المعدل الشهري لسعر البترول لم يتجاوز 54 دولار للبرميل*. وهذا ما يعني انعدام للفوائض المالية المتأتية من الجباية البترولية والتي كانت فيما سبق مصدر أساسي لتمويل صندوق ضبط الإيرادات.

رابعا: أهداف قانون المالية 2017

يأتي قانون المالية 2017 في إطار متابعة إنجاز البرنامج الخماسي 2015- 2019، ويهدف إلى:

- ✓ ترشيد النفقات العمومية وتعظيم الموارد العادية.
- ✓ الحفاظ على التوازنات الاقتصادية.
- ✓ المحافظة على نوعية الخدمة وحماية الشغل والقدرة الشرائية للفئات الضعيفة.
- ✓ تعزيز إجراءات النمو المستدام.
- ✓ تنويع الاقتصاد والتمويل الأمثل للاستثمارات العمومية

خامسا: الإطار المتوسط المدى للنفقات العامة

إن التدابير الجديدة المتعلقة بإعداد إطار ميزانية متوسط المدى، تأتي تطبيقا لأحكام المادة 50 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015.

إذ نصت المادة 50 منه على أسلوب من أساليب الإنفاق العامة وهو الإطار المتوسط للنفقات العامة CDMT: الذي يمثل غلاف مالي لمجموعة متماسكة من الأهداف الإستراتيجية في إطار برامج الإنفاق العام، ويسمح بتقدير النفقات خلال أجل متوسط للفترة (2017-2019) في إطار السياسة العامة وتكييفها مع الموارد المتوفرة لتجنب التبذير والإسراف. فهو بذلك بمثابة منهج يعتمد على الإدارة على أساس النتائج وتحديد الأهداف ومتابعة الأداء.

لقد بدأ تطبيق هذا الاقتراح ابتداء من قانون المالية 2017، عندما تم تقدير التوقعات الاقتصادية على المدى المتوسط، وكذا الاختيارات الميزانية المتخذة من طرف الحكومة سواء في جانب النفقات أو الإيرادات، وكذا بالنسبة لاعتماد السعر المرجعي للبترول والذي على أساسه يتم بناء الميزانية العامة. فمثلا اعتمدت ميزانية 2017 على أساس 50 دولار للبرميل، ويتوقع 55 دولار للبرميل في ميزانية 2018 و 60 دولار للبرميل في ميزانية 2019.

إن هذا الأسلوب المتخذ في إطار ترشيد النفقات العمومية يسمح بالقدرة على التنبؤ على المدى المتوسط لسياسة الميزانية. ويشجع القطاعات على الانخراط في تحقيق أهداف مستدامة، بالإضافة إلى تحسين المعلومة وتجسيد الشفافية في المالية العمومية. وهذا ما أشادت به مديرة صندوق النقد الدولي عند انعقاد المنتدى الثاني للمالية العامة في الدول العربية بدبي في 12 فيفري 2017.[10]

وللتذكير فإن الحكومة حددت هدفين أساسيين في إطار تطبيقها لهذه التدابير الجديدة، وهما: ترشيد وتسقيف النفقات لأقل من 7000 مليار دج. ومن جهة أخرى اعتماد الميزانية على أساس ارتفاع سنوي للجباية العادية بنسبة 11 %. وهذا المسار يسمح بتوازن ميزانية الدولة والدخول إلى سنة 2020 بتطبيق تدابير ملموسة وسريعة للتنويع الاقتصادي.

يمكن إعطاء صورة عامة لوضعية الميزانية العامة للدولة للسنوات المقبلة (2017، 2018، 2019) على النحو التالي:

الجدول رقم (04): الوضعية التقديرية لميزانية (2017- 2019) الوحدة: (مليار دج)

	نفقات الميزانية العامة للدولة		رخص البرامج	إيرادات الميزانية العامة للدولة	
2017	6883.2		1386.7	5635.5	
	نفقات التسيير	نفقات التجهيز		موارد جبائية عادية وإيرادات أخرى	جباية بترولية
	4591.8	2291.4		3435.39	2200.12
2018	6800			5798	
	نفقات التسيير	نفقات التجهيز		موارد جبائية عادية وإيرادات أخرى	جباية بترولية
	4500	2300		3438	2359
2019	6800			6424	
	نفقات التسيير	نفقات التجهيز		موارد جبائية عادية وإيرادات أخرى	جباية بترولية
	4500	2300		3780	2643

المصدر: وزارة المالية، مشروع قانون المالية 2017.

إن تدابير الإطار الاقتصادي الكلي لقانون المالية للفترة (2017-2019)، كانت على أساس المؤشرات الأساسية التالية:

- السعر المرجعي لبرميل البترول: 2017-2019: 50 دولار للبرميل.
- السعر التوقعي لبرميل البترول: 2017: 50 دولار- 2018: 55 دولار- 2019: 60 دولار.
- سعر الصرف: 2017-2019: 108 دج لـ 1 دولار.
- النمو الاقتصادي خارج المحروقات: 2017: 3,9 % - 2018: 3,6 % - 2019: 4,3 %
- الناتج الداخلي الخام PIB:2017: 19398 (مليار دج)- 2018: 20941 (مليار دج) 2019: 22631 (مليار دج)
- التضخم: 2017-2019: 4 %

سادسا: أهم الإجراءات المتخذة في إطار قانون المالية 2017

تتمحور أحكام قانون المالية 2017 حول عدة إجراءات، أهمها:

- ✓ إجراءات لتحفيز الاستثمار وترقية الإنتاج الوطني.
- ✓ إجراءات لتحسين التحصيل، وتوسيع القاعدة الجبائية وترشيد النفقات العمومية.
- ✓ إجراءات لمحاربة الغش والتهرب الضريبي.
- ✓ إجراءات لتسهيل وتخفيف الإجراءات الجبائية.
- ✓ إجراءات لتعزيز وتقوية ضمانات المكلفين.
- ✓ إجراءات مختلفة

أ- إجراءات لتحفيز الاستثمار وترقية الإنتاج الوطني.

لقد جاء ذكر أهم هذه الإجراءات في المواد (86، 88) من قانون المالية 2017 وهي تنص على:

- تمنح الاستفادة من النظام الجبائي التفضيلي لمؤسسات الإنتاج التي تنشط في مجال التجميع والتركيب المنصوص عليه بموجب التشريع المعمول به، وذلك حسب المنتج المعني لفائدة المجموعات الموجهة للصناعات التركيبية.
- تطبيق رسم مخفض للحقوق الجمركية (05 %) على العناصر المنتجة، الموجهة للانتاج الوطني للزرابي.

والهدف من ذلك تعزيز الإنتاج الوطني في هذا القطاع لمنافسة المنتوج الأجنبي. مع العلم أن الواردات من هذه السلعة وصلت إلى حوالي 32 مليون دولار في السنة خلال الفترة (2013-2015)

- يمكن للأشخاص المعنويين الخواص القيام بإنشاء وتهيئة وتسيير مناطق نشاطات، مناطق صناعية ومناطق لوجيستية على أراض ذات طابع غير فلاحي، شرط أن تشكل ملكيتهم، أو تابعة للاملاك الخاصة للدولة على أساس حق امتياز منح لهم بالتراضي لمدة 33 سنة، مع منح تخفيضات على مبلغ الامتياز حسب الموقع الجغرافي.

ب- إجراءات لتحسين التحصيل، وتوسيع القاعدة الجبائية وترشيد النفقات العمومية.

- الرفع من معدل الرسم على القيمة المضافة: حسب المادتين 26، 27 من قانون المالية 2017، فقد أصبح معدل الرسم على القيمة المضافة على النحو التالي:

المعدل العادي للرسم على القيمة المضافة TVA 19 %

المعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة TVA 09 %

- خضوع القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية أو غير المبنية للضريبة على الدخل الإجمالي بمعدل 05 % محررة من الضرائب.[11]
- إعادة تنظيم معدلات الضريبة على الدخل الإجمالي، صنف الرسوم العقارية.
- الزيادة في تعريفة رسم رخص البناء وشهادات المطابقة

– يخضع كراء السكنات للاستعمال الفردي إلى ضريبة على الدخل الإجمالي بنسبة 10 %. و 7 % بالنسبة للاستعمال الجماعي. و 15 % بالنسبة للمداخيل الناتجة عن تأجير محلات للاستعمال التجاري أو المهني.

– زيادة نسبة حق المرور المطبقة على الكحول بـ 10 % .[12]

– الرفع من الرسم الداخلي على الاستهلاك TIC المطبقة على منتوجات التبغ وتوسيع نطاق خضوعه إلى منتوجات أخرى كالسلمون، الموز الطازج، الاناناس، الكيوي.بـ 30 % وهذا بموجب المادة 28 من قانون المالية 2017.

– الزيادة في تعريفة رسم المنتجات الطاقوية TPP على النحو التالي:[13]

1 دج/ل للمازوت و3 دج/ل للبنزين

– إن زيادة هذا الرسم، سيسمح للخزينة بتحصيل ما قيمته 42,49 مليار دج، منها 30,36 ملياردج لرسم المنتجات الطاقوية TPP و12,13 مليار دج للرسم على القيمة المضافة. لان أي ارتفاع في سعر هذه السلع سيؤدي تلقائيا إلى زيادة في ناتج الرسم على القيمة المضافة TVA.

– تأسيس رسم الفعالية الطاقوية TEE، ويطبق على الأجهزة المشتغلة بالكهرباء والغاز والمنتجات البترولية التي يعتبر استهلاكها مفرطا بالنظر إلى معايير التحكم في الطاقة المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

يطبق الرسم المستحق على الأجهزة المستوردة ابتداء من أول يناير 2017، ويطبق على الأجهزة المصنوعة محليا ابتداء من أول يناير 2018. حسب ما جاء في المواد 70، 71، 72، 73 من قانون المالية 2017. وسيسمح تطبيق هذا الرسم بتحصيل ما قيمته 10,7 مليار دج (منها 9,2 مليار دج TEE، 1,5 مليار دج TVA)

– تأسيس رسم على الأطر المطاطية الجديدة المستوردة:

750 دج بالنسبة للإطار المخصص للسيارات الثقيلة.

450 دج بالنسبة للإطار المخصص للسيارات الخفيفة.

يوزع حاصل الرسم لصالح البلديات (35 %)، ميزانية الدولة (35 %)، الصندوق الخاص للتضامن الوطني (30%).

– تأسيس رسم يطبق على تعبئة الدفع المسبق، ويستحق هذا الرسم شهريا على متعاملي الهاتف النقال مهما كان طريقة إعادة التعبئة.

يحدد معدل هذا الرسم بـ 7 % ويطبق على مبلغ إعادة التعبئة خلال الشهر.

– تأسيس حق الطابع على جواز السفر البيومتري، ويحدد على النحو التالي:[14]

* رسم 6000 دج لجواز السفر من 28 صفحة.

* رسم 12000 دج لجواز السفر من 48 صفحة.

* رسم 25000 دج لجواز السفر من 28 صفحة، ويستخرج خلال 05 أيام كحد أقصى.

* رسم 60000 دج لجواز السفر من 48 صفحة، ويستخرج خلال 05 أيام كحد أقصى.

يخصص مبلغ 800 دج من هذا الرسم، لحساب التخصيص الخاص "الصندوق الخاص للتضامن الوطني"

يعفى من هذا الرسم، جواز السفر المسلم إلى الموظفين المسافرين في مهمة إلى الخارج، وكذا وثائق السفر المسلمة إلى اللاجئين أو عديمي الجنسية.

– تأسيس حق الطابع بـ 1000 دج لتجديد بطاقة الهوية الوطنية البيومترية في حالة ضياعها أو إتلافها أو سرقتها. [15]

– تأسيس رسم خاص لفائدة ميزانية الدولة بمعدل 10 % يطبق على عقود الإنتاج وكذا نشر الاشهار الذي يتم بالخارج، على المنتجات غير المصنعة محليا. ويدرج هذا الرسم في الوعاء الضريبي للرسم على القيمة المضافة.

– منح لوكالات الإيرادات régies de recettes إمكانية تحصيل الضرائب والرسوم والأتاوى والحقوق التي يقع تحصيلها على عاتق خزينة البلدية.

ج– إجراءات لمحاربة الغش والتهرب الضريبي

– إجبار المؤسسات وخاصة الأجنبية الناشطة بالجزائر، بمسك محاسبة تحليلية وتقديمها لأعوان التحقيق عند كل طلب.[16]

– تمديد مدة التحقيق في عين المكان وفق الأجل الممنوح للمكلف بالضريبة المحقق معه في حالة وجود عمليات تحويل غير مباشر للارباح، بـ 06 أشهر عندما توجه الادارة الجبائية طلبات للمعلومات في إطار المساعدة الإدارية لإدارات جبائية أخرى حسب ما جاء في المادة 43 من قانون المالية 2017.

– تمديد تطبيق غرامة بمبلغ 2000000 دج في حالة عدم تقديم أو إيداع غير كامل للوثائق خلال اجال 30 يوم من تاريخ الاشعار بالإعذار من خلال رسالة مضمونة وبوصل استلام.

د– تدابير لتخفيف الإجراءات الجبائية

ومن أهمها نجد التدابير التي تتعلق بالضريبة الجزافية الوحيدة IFU:

- إجبار المكلفين بالضريبة الجدد على الاكتتاب قبل 31 ديسمبر من سنة بدأ النشاط بموجب أحكام المادة الأولى من قانون الإجراءات الجبائية، وتسديد مبلغ الضريبة الجزافية الوحيدة المستحق، تلقائيا. حسب ما جاء في المادة 42 من قانون المالية 2017.
- مراجعة فترة اكتتاب التصريح التقديري للضريبة الجزافية الوحيدة، إذ يتعين على المكلفين بالضريبة الخاضعين لهذا النظام اكتتاب التصريح التقديري وإرساله إلى مفتش الضرائب التابع له مكان ممارسة النشاط في الفترة ما بين 01 و30 يونيو من كل سنة. وهو ما نصت عليه المادة 40 من قانون المالية 2017.

- مراجعة مدة اكتتاب التصريح التكميلي بخصوص الضريبة الجزافية الوحيدة، إذ تحدد الفترة من 20 جانفي إلى 15 فيفري من السنة ن +1 ، ودفع الضريبة المتعلقة بها في حالة تحقيق رقم أعمال يتجاوز ذلك المصرح به بعنوان السنة ن.[17]
- إعادة تنظيم أجال وطرق دفع الضريبة الجزافية الوحيدة وفق ما جاء في المادة 14 من قانون المالية 2017:

– الدفع الكلي للضريبة الجزافية الوحيدة: عند إيداع التصريح التقديري، المنصوص عليه في المادة الأولى من قانون الإجراءات الجبائية.

– الدفع الجزافي للضريبة الجزافية الوحيدة:

عند إيداع التصريح التقديري بتسديد 50 % من مبلغ الضريبة الجزافية الوحيدة. أما 50 % المتبقية فيتم تسديدها على دفعتين متساويتين، من 01 إلى 15 سبتمبر، ومن 01 إلى 15 ديسمبر.

- ينجم عن التأخير في دفع الضريبة الجزافية الوحيدة تطبيق غرامة تأخير قدرها بـ 10 %، ابتداء من اليوم الأول الذي يلي آخر أجل للدفع. وفي حالة عدم الدفع في أجل شهر، تطبيق غرامة مالية قدرها 3 % من كل شهر تأخير أو جزء منه دون أن تتجاوز هذه الغرامة نسبة 25 %.[18]
- إعادة تنظيم أجال دفع الاقتطاعات المؤداة من طرف المكلفين الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة، تحت عنوان الضريبة على الدخل الإجمالي IRG صنف مرتبات وأجور. إذ يتوجب على المكلفين دفع المبالغ المستحقة خلال 20 يوم الأولى من الشهر الذي يلي الثلاثي المدني الذي أجريت خلاله الاقتطاعات.وهذا بناء على المادة 07 من قانون المالية 2017.
- يمكن للمكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة أن يختاروا الخضوع للضريبة حسب نظام الربح الحقيقي، ويبلغ الاختيار للإدارة الجبائية قبل أول فبراير من السنة الأولى التي يرغب فيها المكلف بالضريبة تطبيق نظام الربح الحقيقي. ويبقى الاختيار ساريا للسنة المذكورة والسنتين المواليتين حيث يكون فيها الاختيار لا رجعة فيه. بناء على المادة 41 من قانون المالية 2017.
- منح إمكانية للمكلفين لإدراج الرسم الذي تم إغفال خصمه في التصريحات اللاحقة إلى غاية 31 ديسمبر من السنة التي تلي سنة الإغفال. ويجب أن يسجل بشكل منفصل عن الرسوم القابلة للخصم المتعلقة بالفترة الجارية موضوع التصريح.
- يفقد القابضون الذين لم يباشروا أية متابعة ضد مكلف بالضريبة طيلة أربع سنوات متتالية، اعتبارا من يوم وجوب تحصيل الحقوق، حق المتابعة وتسقط كل دعوى يباشرونها ضد المكلف بالضريبة. وهذا حسب ما جاء في المادة 61 من قانون المالية 2017.
- إعفاء الأوراق التجارية التي تعالجها البنوك والمؤسسات المالية من رسم الطابع المتعلق بالحجم، عند إعدادها في شكل الكتروني.

هـ- إجراءات لتعزيز الضمانات بالنسبة للمكلفين

- يمكن للشركات التي تمر بوضعية مالية صعبة إعادة جدولة الديون الجبائية التي تكون على عاتقها لمدة لا تتجاوز 36 شهر. ويكون منح أجل الدفع مقترنا دائما بإسقاط عقوبات التأخير دون أن يطلب الخاضع ذلك، بشرط احترام أجل الاستحقاق.[19]
- إعادة تنظيم تدبير الإرجاء القانوني للدفع.
- يقوم قابض الضرائب بإرسال رسالة تذكير للمدين بالضريبة قبل 15 يوم من التبليغ بأول قرار متابعة، في حالة عدم تسديد ضريبة أو رسم في الأجل المحدد للدفع ومع غياب شكوى مرفقة بطلب التأجيل القانوني للدفع.[20]
- يمكن لقابض الضرائب أن يبادر بدفع الضرائب والحقوق والرسوم والغرامات المستحقة من المدين بالضريبة من التعويضات أو التخفيضات أو الاستردادات من الضرائب أو الحقوق أو الرسوم أو الغرامات المثبتة لصالح هذا الأخير. ويقوم قابض الضريبة بإبلاغ المدين بالضريبة عن طريق إشعار يحدد فيه طبيعة وقيمة المبالغ التي تم تخصيصها لدفع الديون المثبتة في كتاباته.

و- إجراءات أخرى:

- تمديد آخر أجل لدخول برنامج الامتثال الجبائي إلى 31 ديسمبر 2017.
- تخصص حصة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية من عائدات الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للعمليات التي تنجزها المكاتب الجمركية الحدودية والبرية، إلى البلديات التي يقع فيها المكتب.
- تمديد تطبيق أحكام المادة 57 من قانون المالية التكميلي 2015 لفائدة المستخدمين والأشخاص الذي يمارسون نشاط غير مأجور خاضع لاشتراكات الضمان الاجتماعي، والذين قدموا طلبات استحقاق دفع الاشتراكات السابقة، وتسديد مساهماتهم قبل نهاية سنة 2016.
- يعاقب كل مستخدِم لم يقم بالعمل على انتساب العمال الذين يوظفهم إلى الضمان الاجتماعي في الآجال المنصوص عليها بغرامة تتراوح من 200000 دج إلى 400000 دج عن كل عامل غير منتسب. وفي حالة العودة لذلك تتراوح الغرامة من 400000 دج إلى 1000000 دج عن كل عامل غير منتسب.[21]
- كما يسمح قانون المالية 2017 بتأسيس عقود النجاعة لتعويض الأدوية باهضة الثمن، من خلال إجراء يطمح إلى ترشيد نفقات تعويض المنتجات الصيدلانية المستوردة والمكلفة والتي لها أثر على التوازن المالي للضمان الاجتماعي وعلى فاتورة الواردات.

إن عقود النجاعة المقترحة في هذا القانون تسهل من التسوية المالية بين هيئات الضمان الاجتماعي وشركات الأدوية لفائدة المريض دون التعرض لخطر نفقات غير مفيدة للضمان الاجتماعي.

إن هذا الإجراء يمكن أن يؤدي إلى اقتصاد ما قيمته 50 مليار دج للسنة على المدى المتوسط. وتجنب استنزاف العملة الصعبة فيما يخص النفقات الصيدلانية المرتبطة بالابتكارات العلاجية المكلفة جدا.

ي- أحكام تتعلق بالحسابات الخاصة بالخزينة

- جاء في المادة 121 من قانون المالية 2017 تعديل يخص حساب التخصيص الخاص رقم 103-302 المتعلق بصندوق ضبط الإيرادات.

هذه المادة تعتبر تعديل لأحكام المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 المعدلة والمتممة، وقد مس هذا التعديل باب النفقات المتعلقة بصندوق ضبط الإيرادات. إذ أنه قبل هذا التعديل كان هناك قيد يتمثل في تمويل عجز الخزينة بشرط أن لا يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج. غير أن مضمون هذا التعديل الذي جاء في قانون المالية 2017 يتمثل في حذف هذا الشرط، وبالتالي بالإمكان تمويل عجز الخزينة من هذا الصندوق إلى غاية أن يصبح رصيد الصندوق يساوي 00.

لقد جاء هذا التعديل نظرا لانخفاض موارد الصندوق بسبب تدهور أسعار البترول، وكذا الاعتماد على سعر مرجعي 50 دولار للبرميل، وهو ما يعني قلة الفوائض المالية المتأتية من الجباية البترولية والتي ستمول عجز الخزينة. كما يعتبر هذا التعديل بمثابة آلية تمهد لإقفال هذا الحساب والاعتماد على أساليب أخرى لتمويل العجز.

- حسب المادة 119 من قانون المالية 2017، تقفل الحسابات التالية عند تاريخ 31 ديسمبر 2016:

- حساب رقم 302 - 115 الذي عنوانه " حساب تسيير عمليات البرنامج الخاص للإعمار".
- حساب رقم 302 - 120 الذي عنوانه " حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش 2005 – 2009"
- حساب رقم 302 - 134 الذي عنوانه " حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم النمو الاقتصادي2010 – 2014"
- حساب رقم 302 - 143 الذي عنوانه " حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي2015 - 2019".

- حسب المادة 120 من قانون المالية 2017، يفتح حساب تخصيص خاص رقم 145-302 وعنوانه "حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز".

لقد جاء هذا الحساب كتعويض للحسابات التي أقفلت في 31 ديسمبر 2016، ويقيد في هذا الحساب:

في باب الإيرادات:

- مبلغ قدره ثلاثمائة مليار دينار (300.000.000.000 دج) ناتج عن حسابات التخصيص الخاص المقفلة (المشار إليها سابقا)
- مخصّصات الميزانية الممنوحة سنويا في إطار قوانين المالية لتمويل برامج الاستثمار.

في باب النفقات:

– النفقات المرتبطة بتنفيذ مشاريع الاستثمار المسجلة بعنوان ميزانية تجهيز الدولة.

– النفقات المرتبطة بتنفيذ مشاريع الاستثمار المسجلة قبل تاريخ 31 ديسمبر سنة 2016. الوزراء والولاة آمرون بالصرف لهذا الحساب للعمليات المسجلة لفائدتهم.

يتم التكفل بتمويل عمليات الاستثمارات العمومية من قبل ميزانية الدولة للتجهيز في حدود اعتمادات الدفع المتوفرة.

لا يمكن لآمرين بصرف ميزانية الدولة للتجهيز القيام بالتزامات على رخص البرامج إلا في حدود اعتمادات الدفع المبلغة لفائدتهم حسب كل قطاع وقطاع فرعي في إطار قوانين المالية.

كما نص قانون المالية 2017 على عدة تعديلات لحسابات التخصيص الخاص الأخرى، وردت من المادة 122 إلى المادة 137نذكر منها على سبيل المثال:

– حساب رقم 139– 302 المتعلق بالصندوق الوطني للتنمية الفلاحية

– حساب رقم 140– 302 المتعلق بالصندوق الوطني للتنمية الريفية

– حساب رقم 131 –302 المتعلق بالصندوق الوطني للتحكم في الطاقة والطاقات المتجددة والمشتركة

– فتح حساب رقم 146–302 بعنوان "حساب تسيير العمليات العقارية للدولة في الخارج"

– حساب رقم 144–302 المتعلق بصندوق التضامن لأفراد الجالية الجزائرية المعوزين المتوفين في الخارج.

– تعديل في حساب رقم 124–302 الذي عنوانه الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يصبح عنوانه الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاستثمار وترقية التنافسية الصناعية.

– فتح حساب رقم 147–302 وعنوانه تحسين وسائل تحصيل المصارف القضائية والغرامات الجزائية.

الخاتمة:

تعبر السياسة المالية عن مختلف الإجراءات والأساليب المتعلقة بالنفقات العامة والإيرادات العامة وكذا الميزانية العامة للدولة. وباعتبار أن قطاع النفط يمول بشكل كبير الميزانية العامة للدولة في الجزائر من خلال الجباية البترولية، فإن السياسة الإنفاقية حتما ستتأثر بارتفاع أو انخفاض نسبة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة.

لقد انعكس انهيار أسعار البترول في السوق العالمي، على اقتصاديات الكثير من الدول، وخاصة التي تعتمد بشكل كبير على مداخيل المحروقات في تحقيق تنميتها الاقتصادية. وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تأثرت بهذه الأزمة النفطية، نظرا لطبيعة اقتصادها الريعي، كما أن الجباية البترولية تشكل ما نسبته 40 % من الإيرادات العامة للدولة حسب تقديرات 2017.

ويظهر مدى تأثر الاقتصاد الجزائري من خلال السياسات المالية المنتهجة خلال السنوات القليلة الأخيرة، إذ عمدت الجزائر إلى إلغاء الكثير من المشاريع التنموية في سبيل تخفيض ميزانية التجهيز والاستثمار، كما خفضت من نفقات التسيير لمختلف الهيئات الإدارية، تحت غطاء سياسة ترشيد الإنفاق العام. ومن جهة أخرى حاولت اتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية التي تهدف إلى توسعة الوعاء الجبائي ومن ثم زيادة حصيلة الجباية العادية لتعويض نقص الجباية البترولية، خصوصا بعد انخفاض الفوائض المالية لصندوق ضبط الإيرادات والتي كانت تستخدم لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة.

الاحالات والمراجع:

[1]– منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الشهري أفريل 2017، ص 1

[2]– منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الشهري ماي 2017، ص 24.

[3]– منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الشهري جوان 2017، ص 18.

[4]– منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير شهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء، جويلية 2017، ص 1.

[5] – مراسلة وزير المالية رقم 542 بتاريخ 24 مارس 2016، بخصوص تسقيف النفقات والالتزام بالعقود الجديدة بعنوان سنة 2016

[6] – تلكس وزارة المالية رقم 3455 بتاريخ 25 جوان 2015، يتعلق بنفقات التجهيز.

[7] – مراسلة ديوان الوزير الأول رقم 1356 / 2015، بخصوص توضيحات تكميلية من اجل تجسيد التدابير الرامية إلى تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد.

[8] – مراسلة الوزير الأول رقم 334 بخصوص ترشيد النفقات العمومية، بتاريخ 10 نوفمبر 2013.

[9] – مراسلة وزير المالية رقم 500 بتاريخ 23 أفريل 2013 بخصوص عقلنة الاعتمادات المالية والمناصب المالية.

[*] – بلغ المعدل الشهري لسعر خام أويك في شهر فيفري 2017: 53,4 دولار للبرميل.

[10] – للإطلاع على كلمة مديرة صندوق النقد الدولي بعنوان توليد الإيرادات العامة لبناء اقتصادات قادرة على تحمل الصدمات، يمكن زيارة الموقع: http://www.imf.org/ar/News/Articles/2017/02/12/Generating-Public-Revenue-to-Build-Resilient-Economies

[11] – المادة 02، المادة 03 من قانون المالية 2017.

[12] – المادة 39 من قانون المالية 2017.

[13] – المادة 29 من قانون المالية 2017.

[14] – المادة 18 من قانون المالية 2017.

[15] – المادة 21 من قانون المالية 2017.

[16] – المادة 08، المادة 44 من قانون المالية 2017.

[17] – المادة 13 من قانون المالية 2017.

[18] – المادة 15 من قانون المالية 2017.

[19] – المادة 90 من قانون المالية 2017.

[20] – المادة 55 من قانون المالية 2017.

[21] – المادة 96 من قانون المالية 2017.